انجا تمت

## الخـاتمـــــة :ـ

أثبتت الدراسة فى خطها الأول -أطوار العلاقات المغربية مع جارتها الشرقية- أن الفترة المبكرة من تاريخ المغرب فى العصور الحديثة شـــهدت نجاحاً مغربياً فى التصدى لمحاولات التوسع العثمانى على حساب المغرب الأقصى. كما شـــهدت الفترة نفسها صفحةً واضحةَ المعالمِ للوجود المغربى فى واحات توات، جوريرا، تميمون، تيدى كليت، عين صلاح، وريجان، ففى حملة المنصور على السودان قامت الواحات بدور محطات الشحن والإمداد. أما فى العصر العلوى، وبخاصة فى عصر مولاى إسماعيل، فقد اتضحت الصورة حيث ظهرت الواحات فى عهده جزءاً من الإمبراطورية الشريفية. وتشهد المرحلة الثانية -من هذا الخط- تحديد الجزء الشمالى من خط الحدود والممتد -لمسافة ١٥٠كم- حتى ثنية الساسى فى عام ١٨٤٥م. وفى إطار نفس المرحلة عرض الدارس لصفحة الوجود المغربى فى الواحات بشكل مفصل من خلال الوثائق المغربية والفرنسية التى جمعها وعلق عليها Martin. وقد أثبتت الدراسة -فى هذه المرحلة- ارتباط أهالى الواحات بالحكومة الشريفية، فكانت الواحات أحد الأقاليم الإدارية التابعة للمغرب يُعَيِّن -أى المغرب- لها حكاماً ويرعى مصالحها ويجبى خراجها، وهى أدلة قاطعة على تبعية الإقليم لحكومة المغرب إلى أن تمكنت فرنسا من الاستيلاء عليها فى عام ١٩٠٠م.

وفى إطار الخط نفسه تمكنت فرنسا من وصل مستعمراتها فى شـــمال أفريقيا وغربها، وبدأت زحفها نحو المغرب لتشهد هذه المرحلة نجاحاً لدبلوماسية دلكاسيه فى تغطية واستكمال سياسةٍ ليوتى التوسعية فى المغرب تمهيداً لضم المغرب إلى الأملاك الفرنسية، الأمر الذى منح فرنسا مرونة فى تشكيل الحدود بشكل يتناسب ومصالحها المستقبلية. وبقيت مسألة الحدود مُعَلَّقة بعد رحيل فرنسا. وشهدت حلقة الصراع "المغربى - الجزائرى" على الحدود فشل جهود الوساطة العربية، بينما نجحت المنظمة الوليدة [الوحدة الأفريقية] فى إقرار الأمور. كما أثبتت الدراسة فى هذه الحلقة تَشَدُّد قادة الثورة الجزائرية ولين الجانب المغربى الذى كان يطمع من وراء هذا التساهل فى مساندة الحكومة الجزائرية له فى قضية الصحراء، إلا أن الحكومة الجزائرية أخذت جانب جبهة البوليساريو المناهضة للمغرب، وتولت الإنفاق عليها، ومنحتها ملجأ استراتيجياً فى تندوف، وتولت الدفاع عنها ومناصرتها فى الأوساط الدولية.

وأثبتت الدراسة فى خطها الثانى -الوجود المغربى فى الصحراء الغربية وموقف المغرب من الاستعمار الأسبانى للصحراء إلى عام ١٩٧٥م- وصول معالم هذا الوجود إلى مدينة تمبكتو، وبقيت روابط الولاء والتبعية -بصورة ما- بين القبائل الصحراوية وخليفة المسلمين المغربى إلى أن جاء الاستعمار الأوربى. وأثبتت الدراسة أيضاً أن المنطقة الصحراوية لم تشـــهد قيام كيان سياسى مستقل من أى نوع فى الصحراء. وفى الوقت نفسه شـــهدت المنطقة تصدى سلاطين المغرب لمحاولات الاستقرار الأوربية، وإبعاد هذه المحاولات بكل الطرق بإرسال الحملات الحربية لإقلاق مضاجع الأوربيين تارة، وبِشِرَاء ولاء القادة المحليين تارة ثانية، وبشـــراء المحطات التى أقامتها الدول الأوربية تارة ثالثة، كما فعلت مع بريطانيا فى رأس جوبى البريطانية. وتجلت الجهود المغربية فى أزهى صورها عندما ساند [مولاى عبدالعزيز] الشيخ ماء العينين فى مقاومة الاستعمار الأوربى فى العقد الأول من القرن العشرين. واكتفى المستعمر الأسبانى من الصحراء ببعض القلاع الساحلية إلى عام ١٩٣٤م. ثم تجدد نشاط أسبانيا فاستولت على باقى الصحراء، وعلى الرغم من ذلك بقيت الصحراء كماً مهملا إلى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين -بسبب الحروب الأهلية الأسبانية والحرب العالمية الثانية من ناحية وعدم ظهور شـــخصية اقتصادية مميزة للصحراء من ناحية أخرى. وعندما ظهرت هذه الميزة الاقتصادية ممثلة فى الفوسفات اتبعت أسبانيا سياسة المماطلة مع المغرب، فتمسكت بالمحمية الجنوبية [طرفاية] وإفنى والصحراء. ثم ســـلمت طرفاية بعد سلسلة من المفاوضات استمرت حتى عام ١٩٥٨م ثم تمسكت بإفنى ولم تسلمها إلا فى عام ١٩٦٩م. لتبدأ مرحلة جديدة من المماطلات قبل تسليم الساقية الحمراء ووادى الذهب. ولم تتوقف مماطلات أسبانيا عند حد المغرب بل لوَّحت لكلٍّ من الجزائر والمغرب بالوعود التى سال لها لعابهما، لتزيد من تفكك الأطراف المعنية بالصحراء، وقبل كل ذلك تبنت أسبانيا فى داخل الصحراء سياسة إدارية بغرض مماطلة السكان المحليين، كما أوجدت فكرة "الحكم الذاتى" التى وقفت حائلا دون إنهاء الخلافات عقب جلاء أسبانيا عن الإقليم.

وأما عن دور المنظمات الدولية، فقدشاركت الأمم المتحدة بجميع هيئاتها منذ عام ١٩٥٦م ولاتزال تشارك فى قضية الصحراء الغربية، فتابعت الجمعية العامة تطورات القضية من خلال مندوبى الأطراف المعنية وتقارير لجان تصفية الاستعمار، وجهود الوساطة. وجاءت قراراتها المتتالية تطالب أسبانيا باتخاذ التدابير اللازمة

لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب، والتشاور مع الأطراف المعنية، مع مراعاة أمانى السكان المحليين، والتمهيد لإجراء استفتاء فى المنطقة حول تقرير المصير، كما تابع مجلس الأمن تطورات القضية فى الأوقات الحرجة. وأوفدت الجمعية العامة بعثة خاصة لدراسة الأوضاع فى الإقليم ، قامت البعثة بزيارة المنطقة فى مايو ١٩٧٥م ثم زارت جميع الأطراف المعنية، وأوصى التقرير النهائى للبعثة بضرورة مساندة الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره. وأصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشارى فيما قُدِّم إليها من أسئلة حول الوضعية القانونية للصحراء، فقررت بأن الصحراء لم تكن أرضاً بلا صاحب وقت الاستعمار الأسبانى لها. وفيما يتعلق بروابط الولاء بكل من المغرب وموريتانيا، قررت المحكمة بأربعة عشر صوتاً مقابل صوتين بأنه كانت هناك روابط قانونية بين الإقليم والمملكة المغربية. كما قررت المحكمة بخمسة عشر صوتاً مقابل صوت واحد أنه كانت هناك روابط بين الإقليم والكيان الموريتانى. ولكن المحكمة ذهبت إلى أن المعلومات التى بين أيديها لاتكفى لإقامة أية رابطة سيادة إقليمية بين إقليم الصحراء من جهة والمملكة المغربية من جهة أخرى. ومن ثم فالمحكمة لم تتحقق من وجود رابطة قانونية يمكن أن تعدل من تنفيذ القرار١٥١٤ [الدورة ١٥] فيما يتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وبصفة خاصة مبدأ تقرير المصير بالتعبير الحر والحقيقى عن رغبة أهالى الإقليم. وحاولت كلٌ من المغرب وموريتانيا تفسير رأى المحكمة لصالحهما. بينما تمسكت الجزائر بالملاحظة الختامية للرأى الاستشارى.

وعن دور المنظمات الإقليمية فى القضية، تأتى منظمة الوحدة الأفريقية فى مقدمة المنظمات المعنية بالقضية، ومن ثم كان من المفترض أن يأتى دورها بنتيجة إيجابية، غير أن واقع الحدث التاريخى أوضح تضاؤل دور منظمة الوحدة الأفريقية فى قضايا تصفية الاستعمار فى القارة، فى حين اختصت الأمم المتحدة بهذه القضايا، لما لها من صلاحيات تخول حق تصفية الاستعمار. أما جامعة الدول العربية فلم يكن لها دور إيجابى فى قضية الصحراء. وبعد تصفية الاستعمار فى الصحراء وتصاعد الخلاف حول شكل تقرير المصير فى الصحراء بين أطراف كلها عربية. كان من المفترض أن يكون لجامعة الدول العربية الكلمة العليا فى هذه القضية، لكن واقع الحدث التاريخى أثبت عكس ذلك تماماً، ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها: أن جامعة

الدول العربية لاتملك أداة ردع لتنفيذ قراراتها. وكانت الدول العربية مفككة بين دعاة القومية من ناحية ودعاة الاشتراكية من ناحية ثانية، ودعاة الرأسمالية من ناحية ثالثة، لايجمعهم هدف واحد، لذا كان من الصعب جمع كلمتهم حول قضية ما. أما عن دور المنظمات الإقليمية الأخرى، فالقضية لاتهمها بالدرجة الكافية، فاكتفت بإبداء رأيها فى تصفية الاستعمار وفق قرارات الأمم المتحدة.

ولإثبات حقها فى الأرض قامت المغرب بالمسيرة الخضراء التى وصلت إلى مدينة العيون فى التاسع من نوفمبر ١٩٧٥م. وجاءت سرعة إنهاء المسيرة تلبية لقرار مجلس الأمن الصادر فى نفس يوم قيام المسيرة. والمسيرة ظاهرة جديدة فى العلاقات الدولية تظهر الثروة البشرية المغربية الهائلة. ثم وَقّعَتْ كل من المغرب وموريتانيا اتفاقية سرية فى أكتوبر ١٩٧٥م لاقتسام الصحراء، حيث يحصل المغرب على القسم الشمالى بما يحويه من فوسفات. ثم استؤنفت المفاوضات بعد ذلك بين الطرفين -المغرب وموريتانيا- من ناحية وأسبانيا من ناحية أخرى، فتوصلت الدول الثلاث إلى اتفاق تجلو بمقتضاه أسبانيا عن الصحراء فى موعد أقصاه ٢٨فبراير ١٩٧٦م. وأعلنت الجزائر استنكارها وقررت الانتقام من المغرب فأغلقت موانيها الجوية فى وجه طيران المغرب، وقامت بطرد المغاربة العاملين فى الجزائر.

مع تنفيذ الجلاء قامت المغرب بإحلال قواتها محل القوات الأسبانية، فلم يكن أمام جبهة البوليساريو سوى الارتماء فى أحضان مشروع التطويق الجزائرى وماتبعه من ضرورة تهجير الصحراويين إلى تندوف، ثم الانخراط مع المغرب فى معركة متعددة الأطراف، متنوعة الأهداف، بإمكانيات محدودة وتنظيم وليد. ومع زيادة الوجود المغربى فى الصحراء ومحاولة إجهاضه من قبل الجبهة خرجت الأخيرة بحل تكتيكى نشأت فكرته فى ليبيا وأُعلِنَ فى الجزائر، وهو إعلان "الجمهورية العربية الصحراوية" وهو إنقاذ لابديل عنه للجبهة. وقد أعلنت ليبيا مساعدتها للجبهة، حيث قام بومدين بزيارة لطرابلس أعلنت على أثرها ليبيا والجزائر اتفاقية الدفاع المشترك.

كان عنصر الوقت كفيلا بإرهاق أحد أطراف النزاع وهو موريتانيا التى أعلنت انسحابها من الميدان بمقتضى اتفاقية الجزائر فى إبريل ١٩٧٩م الأمر الذى يمثل انتصاراً للبوليساريو، وأخذ نجم الجبهة فى السطوع فأصبحت عضواً كاملا فى منظمة

الوحدة الأفريقية -فى المؤتمر التاسع عشر بأديس أبابا، واستنكر الملك الحسن الثانى الأمر وأعلن انسحاب بلاده من المنظمة الإقليمية. كما اعترفت بجمهورية الصحراء أكثر من خمسين دولة، غير أن بقاء هذه الجمهورية يتوقف على عدة ضمانات أهمها: بقاء الدبلوماسية الجزائرية فى خط متعارض مع المغرب، وقدرة الجبهة على النضال فى حرب استنزاف طويلة المدى، باهظة التكاليف. وكذلك القدرة الدبلوماسية للمنظمة على إقناع المجتمع الدولى بحقها فى الوجود كدولة مستقلة، وإيجاد مصادر تمويل تتحمل حرب الاستنزاف وأخيراً قدرة الحكومة الوليدة على تعميق الشعور القومى والروح الوطنية لدى أهالى الصحراء. وغياب أىٍّ من هذه الضمانات يحسم القضية لصالح المملكة المغربية صاحبة الحق التاريخى فى أرض الصحراء الغربية.